جدة .. ومشاريع التطوير

محمد حامد الجحدلي

تجتمع في جدة روح الإبداع والأصالة في معظم سبل الحياة الاجتماعية والحضارية ، كسمة يتفق عليها الجميع وبنظرة هي الأقرب للواقعية ، لمواجهة حزم من التحديات الراهنة والمستقبلية ، فمدينة جدة لازالت تنتظر حلول سريعة وعاجلة ، تتوفر فيها الجدية ومراعاة ظروف شريحة كبيرة من سكانها تتجاوز نسبتها التقريبية ٦٥٪ ، ممن هم في سن الخامسة والثلاثين عاما فأقل لا تتوفر لديهم منازل ووحدات سكانية مستقلة ضمن عمائر سكنية ، متوفر لدى شركات الاستثمار والتطوير العقارية بأسعار مبالغ فيها كثيرا.

مدعومة من البنوك المحلية وصندوق التنمية العقارية ، وفق شروط صارمة تتعلق بقوائم الانتظار الطويلة ، والمساحة المخصصة لكل وحدة والمبلغ المخصص من قبل الصندوق الذي لا يفي بغرض الشراء ، مما زاد تفاقم الأزمة السكانية الراهنة بصمتها المعتاد لعدة سنوات مضت ، ومن الطبيعي أن نرفع العتب عن وزارة الإسكان ، والقادمة متأخرة والتي لم تجد الدعم من قبل أمانات المدن ، بتحديد مساحات من الأراضي الممنوحة لهذه الشرائح السكانية من فئة الشباب داخل المدن ذات الكثافة السكانية العالية.

إذْ تعد مدينة جدة من أوائل المدن إن لم تكن الثانية بعد الرياض العاصمة في الكثافة السكانية ، وقد نستثني أمانات المدن من المسؤولية بحكم أن المساحات الفضاء غير المعمورة أملاك خاصة ، ولا سطوة للنظام عليها احتراما لمفهوم الملكية ، وبحسب نظام وزارة العدل ويتعلق بخصوصية نزع الملكيات ، وفي كلا الحالات يتطلب الأمر مرونة في الإجراءات النظامية ، بما يضمن المنفعة للجميع حين يتعلق الموضوع بشريحة كبيرة من أبناء الوطن ، فقضية هذه الشريحة قضية وطن بالدرجة الأولى.

وهذا يقودنا لمعرفة مدى استمرارية المشاريع العمرانية والتطويرية ، وضبط عملية الاحتكار الحالية والتفاوض مع أصحاب الأملاك الخاصة ، بما لا يتعارض مع حقوق ملاك هذه الأراضي ، لتتأتي المبادرة كحل جزئي من قبل رجال الأعمال في مجال الاستثمارات العقارية ، قياسا بما أنعم الله عليهم وما قدمته لهم الدولة من تسهيلات مكنتهم من هذا الثراء السريع ، لتبقى التضحية سمة حضارية ورقي فكري متبادل بين شباب الوطن ، ورجال الأعمال في خضم التطوير العمراني الذي تشهده مدينة جدة حاليا.

امتدادا لمستقبل مدينة جدة ومكانتها الحضارية ، بدعم حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ، التي لا تبخل على أبنائها بما تقدمه لهم لكافة السبل الكريمة وأولاها نعمة الأمن والاستقرار ، وهي نعمة يفتقدها الكثير من شباب الأمة العربية ، في دول عديدة مجاورة تعيش ظروفها القاسية ، ولن نذهب بعيدا إذا أدركنا أن الحلول الممكنة في مقدرة المعنيين الوصول إليها ، من خلال استقطاب رؤية رجال الفكر والمال والأعمال ضمن أجندة المعارض القادمة والمؤتمرات وورش العمل والدراسات والبحوث الأكاديمية.

كاريكاتير أعجبني

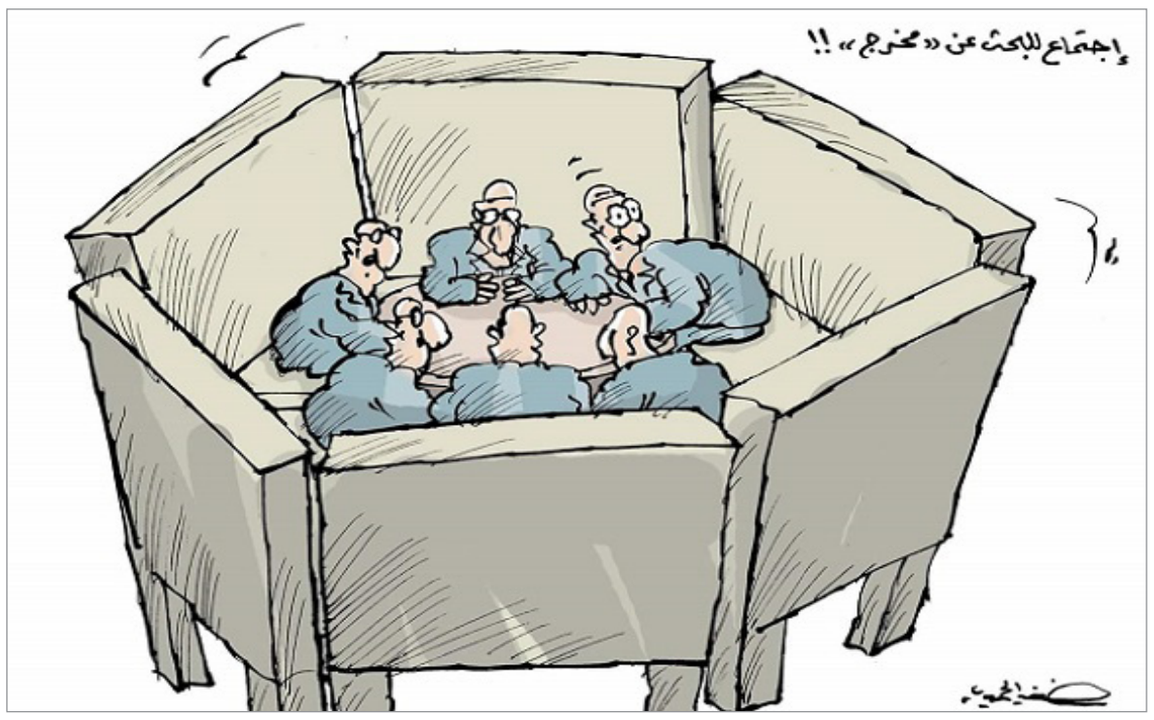

غياب العقل المعرفي وخطره على المجتمع

البتول جمال تركي

صنف أحد علماء النفس أنواع وأنماط طرق التفكير في العقل الإنساني فصنفها إلى سبعة أنواع من الأفضل إلى أقل مستوى:

١ – العقل المنتج للمعرفة :

وهو أرقى أنواع العقول وأكثرها فائدة للإنسانية وهم المخترعون الذين قدموا للبشرية نتائج تفكيرهم بشكل عملي أدى إلى إحداث نقلة حضارية جديدة .

٢ – العقل العارف : وهو العقل الذي يخرج نظريات علمية وبحثية تؤدي إلى إحداث تغيير في مفاهيم مغلوطة سابقاً أو إيجاد نظرية يستفاد منها لإنتاج المعرفة وهم أصحاب النظريات الصحيحة .

٣ – العقل الترادفي :

كما انه العقل الذي لا يدقق في معاني كلمات المعرفة بحجة أن الكلمات تعطي نفس المعنى الموصوف أي كلمات مترادفة فمثلاً لو سألناه ماهو الفرق بين الغيث والمطر؟ لقال : هما نفس الشيء وهما كلمتان مترادفتان للمطر وهذا خطأ فادح يقع فيه الغالبية فكلمة المطر تستخدم لنزول المطر الموسمي الذي اعتاد الناس على نزوله سنويا في توقيت معين وأما الغيث فهو المطر الذي يأتي بعد انقطاع تام لذلك سمّيَ غيثاً ، وإن عدم التدقيق في معنى الكلمة والوصف الدقيق لها يجعل من العقل الترادفي عقل سطحي يفتقر للمعرفة .

٤ – العقل القياسي :

وهو العقل العاجز عن الإجابة أو تفسير أي شيء استجدّ فيرجع إلى قياسه بتجارب السابقين الذين بذلوا المعرفة والجهد في انتاج المعرفة في زمانهم فيقيس على آرائهم وأقوالهم دون أن يجهد نفسه في البحث وانتاج معرفة جديدة تناسب عصره ،وعندما يطلب رأيه في موضوع ما يقول : قال فلان وقال فلان والراجح عندي قول فلان ....

٥ – العقل الاتصالي :

وهو العقل الذي إذا سمع باختراع جديد يسأل عن : هل هو حلال أم حرام ؟ أو مسموح أو ممنوع ؟ أم هو حق أو باطل ؟ وهل هو صحيح أم خاطئ ؟ .

٦ – العقل التقليدي: وهو العقل المقلد الفاقد لأي معرفة فمثلاً رأى محلاً يغصّ بالزبائن فقام بفتح محل بجانبه ويبيع نفس منتج الأول ، أو أنه ينتظر اختراعات الآخرين لينتج مثلها ولكن بمواصفات ضعيفة لينافسه بالسعر وأيضاً عقول المقلدين فالتمثيل ليس فناً بل تقليد لما أنتجه الآخرين .

٧ – العقل المعطل : وهو أقل أنواع العقول وأخطرها على المجتمع لأنه يعيش عالة على عقول الآخرين وهؤلاء الغالبية والعامة فمثلاً عندما يجتمع أصدقاء ويضحكون من قلوبهم بسعادة يقول أحدهم : الله يكفينا شر هذه الضحكة .... يقوم تلقائيا باستحضار الشر وهو في قمة السعادة لأنه لايعيش لحظته السعيدة بل هو مغيّب عنها بشرور الدنيا .

وأخيراً هناك بعض الأطباء الذين يقومون بعمليات جراحية فيموت المريض أثناء العملية أو يقوم بعض الأطباء بتشخيص خاطئ للمرض وعلى ضوء تشخيصه يتم صرف الدواء الخاطئ وأحياناً يكون هذا الدواء قاتل لايناسب جسم المريض وهناك من يكون تشخيصه سطحي ولايشعر إلا وقد استفحل السرطان في جسم المريض وأصبح الطبيب يراه عياناً فيقول لأهل المريض : إنه في المراحل الأخيرة من السرطان ...فيقولون : نحن نراجعك من سنة تقريباً لماذا لم ترى السرطان وأنت طبيب تعرف أعراضه لكي تقوم بالعلاج ؟ ... هناك في القانون الجنائي نوعين من جرائم القتل الأول القتل المتعمد والثاني القتل الخطأ أو الغير متعمد فمثلاً سائق سيارة يدهس إنسان يسير على الطريق ويموت الماشي فيعتبر هذا قتل خطأ وتقوم الجهات الأمنية بإلقاء القبض على السائق ويدع السجن وتجرى له محاكمة لمعرفة نسبة الخطأ فيحكم عليه بدفع الدية وإن لعجز عن الدفع يبقى سجيناً لدى السلطات حتى تبرأ ذمته من أهل المدهوس ..ولكن من جانب آخر من يموت على يدي طبيب ما يُقال : مات بقضاء الله وقدره ...نستسلم بعقول تبرمجت على أن الطبيب في مصاف الملائكة ومنزه عن القتل فإن أقصى عقوبة يتلقاها الطبيب القاتل هي فصله من عمله لينهب إلى مستشفى آخر يعمل به وإن توصيف جريمته الخطأ هي نفس جريمة سائق السيارة الذي دهس ماشياً على قدميه غالباً ماتكون إهمالاً من السائق ...

ورغم معرفتنا اليقينية بقدر الله تعالى ولكن أين المحاسبة ولماذا يحاسب سائق السيارة ولا يحاسب الطبيب ؟

طبيب في مشفى وبرنامجه فيه ثلاث عمليات باليوم والوقت مهم بالنسبة له فلابد من وجود أخطاء أو إهمال يؤدي للوفاة ...لماذا لايسأل هذا الطبيب عن جرمه ولماذا يستمر في إهماله واستهتاره بأرواح البشر ؟ يحصل هذا لأنه لايوجد قانون يجرم هؤلاء في مجتمعنا قرأت أكثر من قصة عن أطباء غربيين سجنوا وسحبت رخصهم لمجرد أخطاء طبية بسيطة وليس موت أحد البشر على أيديهم فهذه جريمة في الغرب وخطأ مهني لايعفي الطبيب من كونه مجرماً بنظر القانون فإن خطأه هذا قد حرم إنسان من الحياة.

إن العالم يتغير .. (الليل الطويل)

jadl@albiladdaily.com
يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

زين امين

قبل ان تهبط الطائرة في مطار الملك عبدالعزيز في جدة ..كنت اتصفح خبرا يقول ان المطار يعتبر الاسوأ في العالم .. او كما نشر .. ودخلت الصالات وانا اتلفت يمنة ويسرة لأقارن ما قيل بالواقع الذي يجثو عليه المطار ..

وفي اليوم التالي طلع علينا احد مسؤولي العلاقات العامة في هيئة المطار ليتحجج بقدم المطار وان طاقته الاستيعابية انتهكت اضعافا .. فلذلك صنف كأسوأ مطار في العالم ..ثم لم يكتف بذلك بل ذهب الى الابعد وشكك في منهجية ومصداقية الدراسة والاستقصاء .. ولو كنت مكانه لقلتها صريحة مدوية ..نعم انني ..او ..اننا نتفق مع الدراسة ..ونحن غير راضون عن وضع المطار وخدماته .. تماما كما فعلت ادارة مطار لاجواردیا في نيويورك ..عندما تذمر المجتمع من وضع المطار هناك.. حيث اعترفت وقالت فعلا .. ان المطار سيء.. ومضي عليه اكثر من ٦٠ عاما دون تطوير جاد .. ولكن سنعيد تصميمه وتغييره .. فالامانة العلمية والشجاعة المهنية تتطلب ذلك. وخصوصا ونحن نتعايش ونعاصر معطيات القرن الواحد والعشرين.

القضية بالنسبة لجمهور المتعاملين مع خدمات المطار هي ليست النفي او التأكيد ..انها اكبر من ذلك بكثير .. انها استشعار المسؤول واعترافه بان هناك عدة مشاكل يعاني منها مطار الملك عبدالعزيز ومن ادارته... ومنها مبانيه القديمة .. ومستوي النظافة السئ جدا .. وتقادم الاجهزة والمعدات التي تخدم العملاء والمسافرين .. والادارة العاجزة حتي علي الرمرمة واصلاح ما يمكن اصلاحه .. والصالات والاتوبيسات والابواب والكاونترات التي غلفت بتجاليد الاعلانات ..واكسبت المبني مظهرا كئيبا وحولته بل واختزلته في لوحة اعلانات وحولته الي مقهي شعبي في احد ازقة جدة المكتظة بالفوضي .. واسبغت عليه صفة شوارع دول الشرق الاقصي التي تنتشر الاعلانات علي واجهات مبانيها ومحلاتها . هذا غير العمالة التي تنقل العفش للركاب وتزكم الانوف بروائحهم الشخصية النفاذة .. واسراب سائقي التكاسي وهم يعترضون الركاب عند خروجهم من الجمارك في حملة ترويجية حراجية لتأجير سياراتهم .. وتمتد الفوضي الي الدور العلوي في منطقة تنزيل عفش الركاب في منطقة السفر .. انها المأساة بعينها .. فان لم يراها المسؤلون فهذه مصيبة مركبة.

بالله عليكم قولوا لي كيف يجرؤ من يجرؤ ان يعترض علي هكذا دراسة او تصنيف ..وبصرف النظر عن منهجية ونزاهة الدراسة .. فذلك يعني انه تعامي مقصود .. لانه لا يري ما يراه المسافرين واسمحوا لي ان اوجه عتابا قاسيا لهيئة الطيران المدني واقول لهم ان النوايا الحسنة .. والوعود والتصريحات بالاصلاحات ليست كافية .. بل المطلوب رؤية خلاقة .. وافكارا مبدعة .. لاصلاح اوضاع المطار بقدمه .. وضيق طاقاته الاستيعابية .. فكل دول الدنيا لا تبني كل يوم مطارا جديدا .. بل تخطط لتطويره ونظافته ... وصيانته .. وتضع اللمسة الجمالية والحضارية التي تكسوه من الداخل والخارج ... واولا واخيرا تحرص علي تقديم الخدمات من منظور الركاب والعاملين بالمطار .. وليس من منظور الادارة العاجزة التي تقول ليس بالامكان احسن مما كان...

ياسادة بالرغم من كل التصريحات المتضاربة والمتناقضة لما يجري علي ارض الواقع ..حول موعد الانتهاء من بناء المطار الجديد ..فهي غير مؤكدة وللاسف غير مأمول تحقيقها في القريب العاجل .. وحتي لا تدفع الاجيال الحالية ثمن الانتظار والمعاناة والشقاء نظرا لتقاعسنا ونضوب الفكر الابداعي في تصميم ووضع الاستراتيجيات والاهداف التي تحقق التطوير المؤقت للمباني الحالية .. ثانية بثانية .. والتي تحس بنبض جمهور المسافرين وتطلعاتهم وتوقعاتهم واحتياجاتهم. وليس انتظارا لمطار جديد كل يوم هو في تأجيل .. ؟؟!

فنحن في حاجة الى مطار حديث او قديم .. يعترف بحقوق العملاء من خدمات ذاتية وفق احدث التكنولوجيات .. وراحة ورفاهية .. ونظام امني غير مرئ ونظم واجراءات سفر وجوازات الكترونية ووفرة وانسياب في المعلومات لحظة بلحظة .. وانسياب في الحركة .. وتعامل راقي من قبل موظفين وعاملين اكفاء واجواء هادئة وايقاع الموسيقي الذي يكسب النفس الهدوء والطمأنينة .. وشذا الطبيعة وارقي روائح العطور العالمية .. ولمسات جمال الالوان والاضاءات المدروسة. .والصالات والصوالين والمقاعد المريحة .. والقائمة تطول ..

ياسادة ..ما ذكرته ليس اقصي مايتمناه المسافرون والعملاء حيث الفجوة كبيرة بين ما نتمنى وبين ما ستكون عليه مطارات القرن الواحد والعشرين .. حيث مفهوم السفر سيتغير جذريا .. بفضل التطور التكنولوجي وطموحات واستشعار القائمين علي تطوير خدمات المطارات المستقبلية من حيث المفهوم وليس تقليدا لما هو قائم عند جيراننا او ماهو متجذر في ثقافتنا ..

ويجب ان لا ننام في العسل ونتحجج باننا في انتظار المطار الجديد .. فالانتظار ليله طويل .. وتذكروا ان الاجيال تغيرت .. والتطلعات تغيرت ..والاحتياجات تغيرت .. وان العالم تغير ..

تناقض العصر...انعدام العدالة

د. مصطفى البرغوثي

من غرائب عصرنا أن خمسة وثمانين ملياردير يمتلكون نصف ما تملكه البشرية، أي أن ٨٥ شخصا يملكون ما يملكه ٣٧٥٠ مليون إنسان. و١٠٪ من سكان الدول الغنية، ومعظمها في الغرب، يستهلكون ٩٠٪ مما تستهلكه البشرية، أما ٩٠٪ من سكان العالم فيستهلكون ١٠٪ فقط مما ينتجه العالم.

ويعيش ٨٠٪ من سكان العالم على أقل من ١٠ دولارات يوميا، وكثيرون على أقل من دولارين ونصف يوميا. ويمتلك أحد البنوك العملاقة في الغرب ما يساوي إجمالي دخل ١٢٩ دولة نامية لعام كامل. ويبلغ إنفاق العالم على السلاح والتسلح ٢ تريليون دولار، أي ٢٠٠٠ مليار دولار في حين تكفي ١٢ مليار دولار لتوفير مياه صحية ونظيفة لكل العالم.

وتنفق الولايات المتحدة وحدها على التسلح ٥٪ من دخلها القومي أو ٨٠٠ مليار دولار، في حين تنفق على المساعدات التنموية ٠,١٧٪ من ذلك الدخل، وتحظى إسرائيل وحدها بمساعدات من الولايات المتحدة تفوق مرة ونصف المرة قيمة المساعدات الأميركية المخصصة للعالم أجمع سنويا. وتجمع فوق ذلك أربعة أضعاف ذلك المبلغ من خلال جمعيات ومؤسسات ومناصرين لها في الولايات المتحدة.

غير أن التناقض الصارخ الذي يعصف بالعالم اليوم يتعلق بما يسمونه مشكلة "الهجرة والمهاجرين". وفي حين يبرز الإعلام الصراعات والحروب الدائرة، التي تمول من الإنفاق الواسع على السلاح، كسبب مباشر لمشكلة اللاجئين فإنه يتجاهل حقيقة أن منظومة الاقتصاد الرأسمالي والعالمي تحمل في بنيانها تناقضا صارخا، فهي تفتح الباب على مصراعيه لحرية التجارة العالمية، ولحرية تنقل رؤوس الأموال، وحرية الاستثمار، وحرية تصدير البضائع، بل تكسر بالقوة أي حدود مغلقة في وجهها، في حين تفرض قيودا صارمة ومنعا شرسا لحرية تنقل القوة العاملة. وهدفها في ذلك إبقاء معظم العمال والقوى العاملة المنتجة في حدود بلدانها الفقيرة، حتى تبقى هذه القوة العاملة رخيصة رغم أنها تنتج معظم فائض قيمة الربح المتحقق من عملية الإنتاج العالمي. وتصد الأبواب في وجهها لحرمانها

> **تمثل الحروب وسيلة لإفقار الدول والانحدار بشعوبها إلى عصور بدائية، لكن ذلك، مع إغلاق الأبواب في وجه أبناء شعوبها الهاربة من الجحيم**

من الرواتب العالية في البلدان الغربية ومن مزايا الضمان الاجتماعي والصحي التي تتمتع بها شعوبها.

أي التقسيم الطبقي الذي تحدث عنه علماء الاجتماع انتقل من المستوى الوطني (في كل بلد) إلى مستوى عالمي عابر للحدود الوطنية. وينفتح الباب بحذر وعناية، لبعض المهاجرين، عندما تشعر بعض الدول بنقص شديد في القوة العاملة الشابة لديها، وبتفاقم أعباء الضمان الاجتماعي لسكان يعانون ارتفاع نسبة الشيخوخة.

أما أصحاب الامتيازات والأحزاب الفاشية الجديدة في البلدان الغنية فلا يرون في المهاجرين إلا دخلاء يريدون مشاركتهم في ما حققوه من ثروات وضمان اجتماعي وصحي، وينسون أن هؤلاء المهاجرين والشعوب التي جاؤوا منها هم مصدر كثير من هذه الثروات.

ومثل كل تناقض تاريخي كبير، فإن التناقض بين حرية نقل رأس المال والبضائع وبين منع حرية تنقل القوى العاملة، لا يمكن أن يستمر دون حل، فالدول التي كانت فقيرة كالصين تتحول تدريجيا إلى دول غنية وتتصاعد أجور العاملين فيها، وإذ تنتقل الاستثمارات إلى فيتنام وكمبوديا ومؤخرا كوبا، فإن الاقتصاد العالمي سيواجه تدريجيا انحسارا متعاظما في عدد المواقع التي يستطيع الاستثمار فيها، في حين تتصاعد درجة تمركز واحتكار الثروة لدى الشركات الكبرى محدودة العدد.

وتمثل الحروب وسيلة لإفقار الدول والانحدار بشعوبها إلى عصور بدائية، لكن ذلك، مع إغلاق الأبواب في وجه أبناء شعوبها الهاربة من الجحيم، هو الذي يقود إلى العنف ويفتح الطريق لتغذية الإرهاب وفكره.

العنصريون يبحثون عن ذرائع لتبرير هذا التناقض بوصم شعوب وأديان بكاملها بصفة الإرهاب، كما تفعل حكومة إسرائيل ووزراؤها غير أن جذر مشاكل عصرنا واضح وجلي وكامن في منظومة انعدام العدالة.

تحرير أم ترحيل ؟

حسن زايد

الأمريكان والغرب يصدعوننا ليل نهار ، بما يطلقون عليه حقوق الإنسان . وأشبعونا كلاما وتنظيرا وتفلسفا حول هذه الحقوق ، ووجوب الإلتزام بما يحققها ، ويفضي بالضرورة إليها . وسرعان ما ينتقل الأمر من مستوى الكلام ، إلي مستوى المطالبة ، ويجري التصعيد إلي أن يصل إلي مستوى فرض الضغوط ، وقد يتم تخطي هذا المستوى إلي فرض العقوبات ، بل والمواجهة العسكرية أحيانا. وليتهم يُلزمون أنفسهم بهذه الحقوق حين يتعاملون مع الغير . سلما أو حربا . عامة ، ومع المسلمين خاصة ، ومع العرب خاصة الخاصة . حتي يطالبوننا بالإلتزام بحقوق الإنسان ؛ لأن هذه المطالبة ليس المقصود منها إلزام الأنظمة غير الغربية بضرورة الإلتزام مع شعوبها بمراعاة مقتضي هذه الحقوق ، إذ لا يعنيهم من الأصل الإنسان غير الغربي ولا حقوقه . بل العكس هو الصحيح ، إذ أن وجود أنظمة يري الغرب عدم التزامها بمقتضيات حقوق الإنسان ، يوفر لها الذريعة ، لاستخدام غياب هذه الحقوق ، سواء كان غياباً فعلياً ، أو غياباً مفترضاً ، أو مزعوماً . كورقة ضغط وابتزاز ضد هذه الأنظمة ، لفرض أوضاع تنطوي في معظمها علي انتهاك لحقوق الإنسان ، ومناهضة لها . وتلك هي . إلي جانب غيرها . نقطة السقوط الأخلاقي للحضارة الغربية . وليس معني كلامي أنني من الداعين للتنازل عن المطالبة بحقوق الإنسان ، أو السعي لتحقيق مقتضياتها ، وإنما فقط أردت تبيان أن مطالبة الغرب بذلك ليس لوجه الله ، وليس المقصود الإستجابة لهذه المطالبات ، لأن تحققها كاملة غير منقوصة ، سيسقط حتماً من يد الغرب إحدي الأوراق المهمة للتدخل والضغط والإبتزاز . وأن الكلام التنظيري ، الذي يباع لنا عن تلك المثاليات ، ما هو إلا بضاعة مسمومة يصدرونها إلينا ، حتي ندمنها إدماناً ، وتكون مدعاة لعدم الإستقرار . وإلا فأين حقوق الشعب الفلسطيني ؟ . وأين حقوق الدول التي جري احتلالها ، وامتصاص دمائها ، ونهب خيراتها ، لعقود طويلة ، تحت زعم الإستعمار ؟ . وما جري ، ويجري في منطقة الشرق الأوسط إلا صورة صارخة لإنتهاك حقوق الإنسان يمارسها الغرب والأمريكان

> **وبعد انهيار السوفيت ، جرى إشعال النار في كرة معلقة بذيل القط ، وإطلاقه في المنطقة ، ليشعل فيها الحرائق**

. وأبشع صور هذا الإنتهاك خلق جماعات راديكالية تنتهج العنف سبيلا للتحاور السياسي .

وبذلك جري تخريج خبراء في القتال ، ومحترفين فيه ، خارج إطار القوات النظامية التابعة للدول . وبعد انهيار السوفيت ، جرى إشعال النار في كرة معلقة بذيل القط ، وإطلاقه في المنطقة ، ليشعل فيها الحرائق . ولما لم تأت الحرائق بنتائج فاعلة ومؤثرة ، ولم تحدث التغيرات المنشودة ، جري استدراج القط إلي الأراضي الأمريكية ، لإحداث واقعة ١١ سبتمبر ، حتي تكون ذريعة مقنعة للتدخل الخشن المباشر ، لتنفيذ الخارطة الجديدة لسايكس / بيكو . وجري تدمير أفغانستان تحت زعم محاربة القاعدة ، ثم استدارت إلي العراق ، الذي تم استدراجه لغزو الكويت ، ثم ضربه ومحاصرته لعشر سنوات . ولتذهب حقوق الإنسان إلي الجحيم . لتجويعه وتركيعه . ثم ضربه ، وتسريح جيشه ، وتجويعه ، وتأليبه علي بعضه ، وذبح رئيسه ، وسرقة نفطه وثرواته ، وإعادته للقرون الوسطي . وانطلاقاً من العراق تشكلت جماعة داعش الإرهابية . وجري تمويلها وتسليحها ، وغض الطرف عن جرائمها ، والسكوت عن عربدتها ، وهي جرائم موجهة ، ومقصودة ، ومتعمدة ، ومستهدفة لغايات محددة . . وكذا نقول بأن وجود عناصر أجنبية مرتزقة ضمن أعضاء التنظيم ، وانتشاره في مساحات من الوطن العربي ، سواء في سيناء أو في ليبيا أو في تونس أو في اليمن يؤكد ويشي بوجود أصابع أجنبية وراء الدمي الداعشية.

والطريف في معركة الموصل أنها ليست حرب تحرير ، وإنما هي حرب ترحيل . وقد بث فيديو علي مواقع التواصل لفرار جماعة داعش في سيارات تيوتا يابانية / دفع رباعي ، في حراسة الأباتشي الأمريكية فهل يصح تصديق الغرب في مزاعمه حول حقوق الإنسان ، بعد كل هذه الإنتهاكات ؟ .